مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م

الاستلام:7-1-2025، القبول: 21-1-2025، النشر: 1-3-2025.

الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي: استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي

[1]خالد عبدالقادر حمد محمد، [2]سعد صالح السنوسي، [3]أحمد محمود الجدع

[1]قسم إدارة أعمال المعهد العالي للعلوم والتقنية- سوسة – ليبيا

[2-3] قسم إدارة والتنظيم القانوني، المعهد العالي للعلوم والتقنية – سوسة- ليبيا.

[1] Khalid1234abdelkader@gmail.com

الملخص:

يركز البحث على دور الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي. يعاني الاقتصاد الليبي من تحديات هيكلية تشمل اعتماده الكبير على قطاع النفط وضعف التنوع الاقتصادي. يقدم الاستثمار الأجنبي فرصة لتعزيز التنمية من خلال توفير التمويل ونقل التكنولوجيا وتحسين المهارات، فيما تلعب المشروعات الصغيرة دورًا محوريًا في خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار. ومع ذلك، تواجه هذه الشراكة عقبات مثل ضعف البنية التحتية، غياب التشريعات الداعمة، وعدم الاستقرار السياسي. من خلال تحليل البيانات الميدانية واستخدام أدوات إحصائية، استنتج البحث أن التعاون بين هذين العنصرين يعزز الإنتاجية والابتكار ويوفر فرص عمل، لكنه يتطلب إصلاحات هيكلية وتحسين البيئة الاستثمارية. يقدم البحث توصيات تشمل تحسين البنية التحتية، تقديم حوافز للمستثمرين، وتعزيز الثقة بين الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، المشروعات الصغرى، الاستثمار الأجنبي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الليبي.

Partnership between small enterprises and foreign investment: a strategy for achieving sustainable development in the Libyan economy

[1]khaled Abdulqader Hamad Mohammed, [2]saad Saleh Al-Senussi, [3] Ahmed Mahmoud al-Jadaa

[1] Department of Business Administration of the Higher Institute of Science and technology-Sousse-Libya
[2-3] Department of legal management and organization, Higher Institute of Science and technology – Sousse - Libya.

Abstract

This study explores the role of partnerships between small enterprises and foreign investments as a strategy for achieving sustainable development in Libya's economy. The Libyan economy faces structural challenges, including overreliance on the oil sector and weak economic diversification. Foreign investments offer opportunities to enhance development through funding, technology transfer, and skill improvement, while small enterprises play a pivotal role in job creation and innovation. However, this partnership encounters obstacles such as weak infrastructure, lack of supportive regulations, and political instability. Based on field data and statistical analysis, the study concludes that collaboration between these elements boosts productivity, innovation, and job creation but requires structural reforms and improved investment environments. The study provides recommendations, including infrastructure development, incentives for investors, and fostering trust between parties to achieve sustainable development goals.

Keywords: partnership, microenterprise, foreign investment, sustainable development, Libyan economy.

1. المقدمة

الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي تمثل واحدة من أهم استراتيجيات التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية. في السياق الليبي، يمكن القول إن الاقتصاد يعاني من تحديات هيكلية أبرزها اعتماده شبه الكامل على قطاع النفط، الذي يتسم بالتقلبات السعرية العالمية. هذه الاعتمادية المفرطة أدت إلى تآكل التنوع الاقتصادي وأضعفت مناعة الاقتصاد الوطني تجاه الأزمات الخارجية. في ظل هذه الظروف، تظهر الحاجة الماسة إلى تبني استراتيجيات اقتصادية مبتكرة لتعزيز استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي. أحد هذه الاستراتيجيات يتمثل في تعزيز الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي. هذه الشراكة تتيح تحقيق فوائد متعددة، منها توفير رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، وتعزيز المهارات المحلية.

يُعد الاستثمار الأجنبي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية، إذ يسهم في توفير رأس المال اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر بدورها العمود الفقري لأي اقتصاد ناجح. في المقابل، تلعب المشروعات الصغيرة دورًا جوهريًا في تحفيز الابتكار وتوفير فرص العمل، مما ينعكس إيجابًا على مستويات المعيشة ويعزز التنمية الاجتماعية. إلا أن هذه المشروعات تعاني في ليبيا من تحديات هيكلية مثل نقص التمويل، ضعف البنية التحتية، وغياب السياسات الحكومية

الداعمة. في هذا البحث، سيتم استكشاف كيف يمكن للشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي أن تسهم في تجاوز هذه التحديات وتحقيق التنمية المستدامة. ستُدرس العلاقة بين هذين العنصرين من خلال استعراض الأدبيات السابقة وتحليل البيانات الميدانية المستخلصة من استبيان مخصص لهذا الغرض. الهدف الرئيسي من البحث هو تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتحسين السياسات الاقتصادية ودعم التكامل بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي.

تشكل المشروعات الصغيرة في ليبيا نسبة كبيرة من القطاع الخاص، إلا أنها تفتقر إلى الدعم الكافي من الدولة. في المقابل، يمثل الاستثمار الأجنبي فرصة كبيرة لرفد هذه المشروعات بالموارد اللازمة لتطوير أدائها. ومع ذلك، فإن البيئة الاستثمارية في ليبيا تواجه العديد من العقبات مثل عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية، وضعف التشريعات القانونية، مما يثني المستثمرين الأجانب عن دخول السوق الليبي.

2. مشكلة البحث:

إشكالية البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن للشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي أن تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي؟ ينبع هذا السؤال من عدة مشكلات فرعية تُواجه الاقتصاد الليبي، من بينها ضعف البنية التحتية، غياب السياسات الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة، وعدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية. تشير الدراسات إلى أن هذه العوامل تُشكل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التنمية المستدامة. (سالم، 2018؛ المنصوري، 2020). من ناحية أخرى، تُظهر البيانات أن ليبيا تُعاني من نقص حاد في تنوع القطاعات الاقتصادية، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل رئيسي على قطاع النفط، الذي يُمثل حوالي 95% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا الاعتماد المفرط يجعل الاقتصاد الليبي عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، ما يؤدي إلى تقويض استقراره على المدى الطويل(Buera,2006). في ظل هذه الظروف، يظهر الاستثمار الأجنبي كحل محتمل لتعزيز التنوع الاقتصادي، إلا أن جذب المستثمرين الأجانب يواجه تحديات كبيرة نتيجة ضعف البيئة الاستثمارية في ليبيا.

3. أهمية البحث

تُعد أهمية هذا البحث مستمدة من عدة عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية في ليبيا. تواجه ليبيا تحديات اقتصادية كبرى نتيجة اعتمادها المفرط على قطاع النفط، الذي يُمثل أكثر من 95% من إيرادات الدولة. هذه الاعتمادية المفرطة تجعل الاقتصاد الليبي هشًا أمام التقلبات في أسعار النفط

والأزمات العالمية. لذلك، تظهر الحاجة الماسة إلى تنويع الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات أخرى، مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعتبر محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

تكمن أهمية هذا البحث في تناوله لموضوع لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة، وهو دور الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة. على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الليبي، مثل دراسة الشريف (2016) التي ركزت على محددات الاستثمار الأجنبي، ودراسة Elasrag (2009) التي تناولت دور المشروعات الصغيرة في التنمية الصناعية بالدول العربية، إلا أن هناك نقصًا واضحًا في الدراسات التي تربط بين هذين العنصرين.

من بين الجوانب المهمة التي يُمكن أن تُبرز أهمية هذا البحث هو تسليطه الضوء على كيفية استغلال المشروعات الصغيرة كأداة لتقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة في ليبيا. وفقًا لدراسة علي أحمد وآخرين (2021)، تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا في خفض معدلات البطالة في الدول العربية، بما في ذلك ليبيا. ومع ذلك، فإن هذه المشروعات تواجه العديد من التحديات مثل نقص التمويل، وضعف الدعم الحكومي، وغياب البنية التحتية اللازمة. لذا، فإن الشراكة مع المستثمرين الأجانب تُعتبر وسيلة فعالة للتغلب على هذه التحديات.

من جهة أخرى، يُمكن أن يُسهم هذا البحث في تحسين فهم صناع القرار لأهمية تهيئة بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية. تشير الدراسات إلى أن ليبيا تمتلك إمكانيات هائلة لجذب الاستثمار الأجنبي بفضل موقعها الجغرافي المميز وثرواتها الطبيعية، إلا أن عدم الاستقرار السياسي وضعف التشريعات القانونية يعيقان تحقيق هذا الهدف (الشريف، 2015). من هنا، يُبرز البحث أهمية تحسين هذه البيئة لتعزيز الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي.

4. أهداف البحث

1.4 تحقيق فهم شامل لدور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية.

2.4 تحليل دور الاستثمار الأجنبي في دعم التنمية المستدامة في ليبيا.

3.4 استكشاف إمكانية تحقيق شراكة مستدامة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي.

5. فرضيات البحث:

1.5 الفرضية الأولى:

"هناك علاقة إيجابية بين الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي".

2.5 الفرضية الثانية:

"ضعف البنية التحتية والتشريعات الاقتصادية في ليبيا يعيقان تحقيق شراكة فعالة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي".

3.5 الفرضية الثالثة:

"تقديم الحوافز الاستثمارية والتسهيلات الإدارية يزيد من احتمالية نجاح الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي".

4.5 الفرضية الرابعة:

"الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي تُسهم في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة في ليبيا".

5.5 الفرضية الخامسة:

"الاستثمار الأجنبي في المشروعات الصغيرة يُسهم في تعزيز الابتكار وتحسين جودة المنتجات والخدمات في السوق الليبي".

6.5 الفرضية السادسة:

"تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا يتطلب نهجًا تكامليًا يدمج بين الاستثمارات الأجنبية والمشروعات الصغيرة في إطار سياسات حكومية داعمة".

7. متغيرات البحث:

1.7 المتغير المستقل: الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي

يمثل هذا المتغير الجانب الأساسي الذي يتمحور حوله البحث، حيث يتم قياس تأثير التعاون بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة. تشمل أبعاد هذا المتغير:

- **التعاون المالي:** يتضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة من قبل المستثمرين الأجانب.

- **نقل التكنولوجيا:** يشمل توفير المعدات الحديثة والمعرفة الفنية لتحسين أداء المشروعات.
- **التعاون الإداري:** يتعلق بتقديم الخبرات الإدارية والقيادية للمشروعات الصغيرة.

2.7 المتغير التابع: التنمية المستدامة

يمثل هذا المتغير النتيجة المرجوة من الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي. يتم قياس التنمية المستدامة باستخدام مجموعة من المؤشرات، مثل:

- **النمو الاقتصادي:** معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- **التوظيف** :معدل خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة.
- **الاستقرار الاجتماعي:** تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفجوة الاقتصادية.
- **حماية البيئة:** تعزيز استخدام التقنيات المستدامة وتقليل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية.

3.7 المتغيرات الوسيطة: السياسات الحكومية والبنية التحتية

تلعب هذه المتغيرات دورًا حاسمًا في تحديد مدى نجاح الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي. تشمل هذه المتغيرات:

- **التشريعات القانونية** :تشمل القوانين المتعلقة بالاستثمار، مثل الحوافز الضريبية وحماية حقوق المستثمرين.
- **البنية التحتية** :تتضمن الطرق، الموانئ، وشبكات الاتصالات التي تدعم العمليات الاقتصادية.
- **التمويل** :يشمل توفير القروض الميسرة والدعم المالي للمشروعات الصغيرة.

8. حدود البحث:

1.8 الحدود الجغرافية

تركز الدراسة على الاقتصاد الليبي كميدان تطبيقي رئيسي، حيث تتم دراسة الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي ضمن سياق بيئة الأعمال في ليبيا. اختيار ليبيا كحالة دراسية يُعتبر ذا أهمية خاصة بسبب الظروف الاقتصادية الفريدة التي تمر بها البلاد، والتي تتسم بعدة عوامل:

- الاعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، والذي يمثل أكثر من 95% من الدخل القومي، مما يجعل الاقتصاد هشًا وعرضة للتقلبات في أسعار النفط (الشريف، 2015).
- محدودية التنوع الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات، مما يُبرز الحاجة إلى تعزيز دور المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- التحديات الجغرافية التي تواجه ليبيا، بما في ذلك المساحات الصحراوية الواسعة وندرة الموارد المائية، مما يجعل من الصعب إقامة مشروعات صغيرة في بعض المناطق النائية (المنصوري، 2020).

2.8 الحدود الزمنية

يغطي البحث الفترة الزمنية من عام 2000 إلى عام 2025. تم اختيار هذه الفترة لأنها تشمل تحولات كبيرة في البيئة الاقتصادية والسياسية في ليبيا. فعلى سبيل المثال:

- شهدت ليبيا تغيرات اقتصادية كبيرة منذ أوائل القرن الواحد والعشرين، مثل السياسات الاقتصادية الأنفتاحية التي استهدفت جذب الاستثمار الأجنبي قبل عام 2011 (الشريف، 2016).
- أثرت ثورات الربيع العربي والصراعات السياسية التي تبعتها على البيئة الاستثمارية في ليبيا بشكل سلبي، حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي، وانخفضت مستويات الثقة بين المستثمرين الأجانب والمحليين.
- توفر بيانات محدثة للفترة الممتدة حتى عام 2025 يُتيح فهمًا أعمق للاتجاهات الحالية والمستقبلية في العلاقة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي.

3.8 الحدود الموضوعية:

يركز البحث على دراسة العلاقة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي فقط، دون التطرق إلى قطاعات اقتصادية أخرى بشكل مباشر. ويشمل هذا التحديد الموضوعي الجوانب التالية:

- يقتصر البحث على تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي على المشروعات الصغيرة كأداة للتنمية المستدامة، دون تناول تأثير الاستثمار الأجنبي على القطاعات الكبرى مثل النفط أو الصناعة الثقيلة.

- يركز البحث على أبعاد محددة مثل التمويل، نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل من خلال الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي.

9. المنهجية وأساليب البحث:

يستخدم البحث منهجين رئيسيين الوصفي والتحليلي. يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظواهر الحالية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي، من خلال وصف العلاقات بين المتغيرات الرئيسية والفرعية. في المقابل، يُركز المنهج التحليلي على تحليل البيانات المجمعة من خلال الاستبيانات والمصادر الثانوية لفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات واختبار الفرضيات. سيتم تصميم استبيان مخصص لجمع البيانات من عينات البحث المستهدفة. يتضمن الاستبيان عشرة أسئلة رئيسية تُغطي عدة جوانب، مثل: "التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا، والفرص التي يوفرها الاستثمار الأجنبي للمشروعات الصغيرة، وكذلك مدى استفادة المشروعات الصغيرة من التكنولوجيا والخبرات التي يوفرها المستثمرون الأجانب بالضافة إلى التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب في التعاون مع المشروعات الصغيرة" عن طريق استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات المجمعة من الاستبيانات. كما ويتألف مجتمع الدراسة في هذا البحث من فئتين رئيسيتين ترتبطان مباشرة بموضوع الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي في ليبيا هما:أصحاب المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال الليبيون، المستثمرون الأجانب في ليبيا"، وبالتالي تم تحديد العينة في جمع بيانات متنوعة وشاملة تُغطي الجوانب المختلفة للشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي. تشمل العينة 200 مشاركًا موزعين بالتساوي بين الفئتين: (100مشارك من أصحاب المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال،سيتم اختيار هؤلاء المشاركين من مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية في ليبيا. الهدف من ذلك هو الحصول على صورة شاملة عن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة، ومدى استعدادها للتعاون مع المستثمرين الأجانب. ستشمل العينة مشروعات صغيرة من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، لضمان تحليل الفوارق الإقليمية، والفئة الثانية 100مشارك من المستثمرين الأجانب. ستشمل هذه العينة ممثلين عن شركات أجنبية تعمل في ليبيا، حيث سيتم اختيارهم بناءً على نشاطهم في قطاعات محددة تُعتبر ذات أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، سيتم التركيز على الشركات العاملة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، البنية التحتية، والخدمات المالية). الهدف من ذلك هو فهم الدوافع والقيود التي تؤثر على استثماراتهم في المشروعات الصغيرة. لجمع تلك البيانات تم توزيع الاستبيانات باستخدام طريقتين:

- **التوزيع المباشر:** سيتم توزيع الاستبيانات يدويًا على المشاركين في المناطق الحضرية، مثل طرابلس وبنغازي.

- **التوزيع الإلكتروني:** نظرًا للتحديات الجغرافية في بعض المناطق، سيتم إرسال الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني أو منصات التواصل الاجتماعي.

10 مصطلحات البحث

1.10 الشراكة

يشير مفهوم "الشراكة" إلى العلاقة التعاونية بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف مشتركة. في سياق هذا البحث، تعني الشراكة العلاقة التفاعلية بين المشروعات الصغيرة والمستثمرين الأجانب، حيث تتعاون الأطراف لتحقيق منافع متبادلة. تشمل هذه المنافع تقديم التمويل، نقل التكنولوجيا، وتطوير المهارات. تُعتبر الشراكة مكونًا أساسيًا لتعزيز التعاون الاقتصادي في الدول النامية، إذ تسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرات الإنتاجية. وفقًا لدراسة (Elasrag,2009) فإن الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي تلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول العربية التي تسعى إلى تعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية.

2.10 المشروعات الصغيرة

المشروعات الصغيرة هي مؤسسات تجارية أو صناعية تتميز بحجمها الصغير من حيث عدد العاملين أو رأس المال. في ليبيا، تُعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي توظف أقل من 50 عاملاً برأس مال محدود (المنصوري، 2020). هذه المشروعات تُعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي نظرًا لدورها فيخلق فرص عمل جديدة، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة، تشجيع الابتكار وريادة الأعمال كذلك تحسين توزيع الدخل وتقليل الفجوات الاقتصادية.

ومع ذلك، تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا تحديات كبيرة، مثل نقص التمويل، ضعف البنية التحتية، وغياب السياسات الداعمة. هذه التحديات تجعلها بحاجة ماسة إلى شراكات استراتيجية مع المستثمرين الأجانب لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية (خشيم والحوتة، 2016).

3.10 الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي يُشير إلى تدفق رأس المال، التكنولوجيا، والخبرات من الدول الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي. يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي على شكل استثمارات مباشرة، حيث يملك المستثمر الأجنبي حصة كبيرة في المشروعات المحلية، أو استثمارات غير مباشرة من خلال القروض والمنح. في السياق الليبي، يُعتبر الاستثمار الأجنبي أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لكنه يواجه تحديات مثل:غياب الاستقرار السياسي، ضعف التشريعات القانونية،القيود البيروقراطية (الشريف، 2016).

وفقًا لدراسة السعيدي وفارس (2007)، فإن الاستثمار الأجنبي يُمكن أن يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم رؤوس الأموال والتقنيات التي تُعزز من كفاءة المشروعات الصغيرة وتُساعدها على التوسع.

4.10 التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي مفهوم شامل يُشير إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية. يهدف هذا النوع من التنمية إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. في هذا البحث، تُعتبر التنمية المستدامة النتيجة المرجوة من الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي، وتشمل:

- **البعد الاقتصادي** :تحقيق نمو اقتصادي مستدام يُقلل من الاعتماد على النفط ويُعزز التنوع الاقتصادي.
- **البعد الاجتماعي** :تحسين مستوى المعيشة، توفير فرص عمل، وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.
- **البعد البيئي** :تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي للنشاطات الاقتصادية. (Elasrag,2009)

5.10 البنية التحتية

البنية التحتية هي مجموعة من المرافق والخدمات الأساسية التي تُعتبر ضرورية لعمل المشروعات الاقتصادية، مثل الطرق، الموانئ، شبكات الاتصالات، ومصادر الطاقة. في ليبيا، تُعد البنية التحتية عاملًا حاسمًا في تعزيز الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي. تشير الدراسات إلى أن ضعف البنية التحتية يُعتبر أحد العوائق الرئيسية التي تُثني المستثمرين الأجانب عن الدخول إلى السوق الليبي (الشريف، 2015).

6.10 رأس المال البشري

رأس المال البشري يُشير إلى المهارات، المعرفة، والخبرات التي يتمتع بها العاملون في الاقتصاد. في ليبيا، يُعتبر تحسين جودة رأس المال البشري أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تعاني العديد من المشروعات الصغيرة من نقص الكفاءات والمهارات الفنية والإدارية. يُمكن أن يُسهم الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا والمعرفة، مما يُعزز من جودة رأس المال البشري في البلاد. (Masli,2019)

7.10 بيئة الأعمال

بيئة الأعمال تُشير إلى الإطار القانوني، التنظيمي، والاجتماعي الذي تعمل فيه الشركات والمشروعات. في ليبيا، تواجه بيئة الأعمال تحديات كبيرة تتعلق بعدم الاستقرار السياسي وضعف التشريعات الاقتصادية. تحسين بيئة الأعمال يُعد شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمار الأجنبي ودعم المشروعات الصغيرة. وفقًا لدراسة(Buera,2006) فإن تحسين بيئة الأعمال يُمكن أن يُسهم في تعزيز الإنتاجية وتحفيز التعاون بين المشروعات المحلية والمستثمرين الأجانب.

8.10 إعادة الهيكلة الاقتصادية

إعادة الهيكلة الاقتصادية هي عملية تهدف إلى تعديل هيكل الاقتصاد الوطني لتعزيز كفاءته واستدامته. في ليبيا، يُعد الاعتماد على النفط أحد التحديات الرئيسية التي تتطلب إعادة الهيكلة من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية ودعم القطاعات غير النفطية مثل المشروعات الصغيرة. تشير دراسة أبوشمالة (2024) إلى أن إعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة يُمكن أن يُسهم في تحقيق التحول الهيكلي المطلوب.

9.10 ريادة الأعمال

ريادة الأعمال تُشير إلى القدرة على تطوير أفكار جديدة وتحويلها إلى مشروعات ناجحة. تُعد ريادة الأعمال عنصرًا أساسيًا في دعم المشروعات الصغيرة، حيث تُسهم في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي. في ليبيا، تُعتبر ريادة الأعمال فرصة هامة لدعم التنمية المستدامة، خاصة إذا تم دمجها مع استثمارات أجنبية توفر التمويل والخبرات اللازمة(Masli,2019).

11. الدراسات السابقة

دراسة خشيم والحوتة (2016): التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي

تناولت هذه الدراسة التي أجراها خشيم والحوتة عام 2016 في ليبيا العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص من منظور قياسي يغطي الفترة بين 1965 و2005. هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير الاستثمار العام على تدفقات الاستثمار الخاص، وكيف يمكن لتداخل الاستثمار العام أن يُعزز أو يعيق تدفق رؤوس الأموال الخاصة. استخدم الباحثان المنهج القياسي من خلال نماذج تحليل السلاسل الزمنية التي تدرس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الإنفاق العام ونمو الاستثمار الخاص. اعتمدت الدراسة على بيانات اقتصادية تم جمعها من مصادر محلية ودولية موثوقة، مما أتاح بناء نموذج قياسي لتفسير الظاهرة. أظهرت النتائج أن الاستثمار العام في ليبيا يمكن أن يكون ذا تأثير إيجابي أو سلبي على الاستثمار الخاص بناءً على القطاع المستهدف. ففي القطاعات الإنتاجية، مثل البنية التحتية والطاقة، يعزز الاستثمار العام الاستثمار الخاص، بينما يؤدي الاستثمار في قطاعات استهلاكية إلى تقليل الحوافز أمام رؤوس الأموال الخاصة. وخلصت الدراسة إلى توصيات بضرورة تحسين التوجيه الحكومي للاستثمار العام لدعم الاستثمار الخاص بدلًا من التنافس معه.

دراسة المنصوري (2020): المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها التنموي في ليبيا

أجريت هذه الدراسة الميدانية بواسطة المنصوري في عام 2020 على عدد من المناطق الصحراوية في ليبيا، بهدف استكشاف الدور التنموي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد الليبي. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه هذه المشروعات وتأثيرها في تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل في المناطق النائية. اعتمد المنصوري على منهج دراسة الحالة الميدانية، حيث قام بجمع بيانات من عينة عشوائية من أصحاب المشروعات الصغيرة في مناطق مثل الكفرة وسبها. تركزت العينة على مشروعات صغيرة تعمل في قطاعات الزراعة والخدمات، حيث كان الهدف هو قياس تأثير هذه المشروعات على التنمية المحلية. أظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة تُسهم بشكل كبير في تخفيف البطالة، خاصة بين الشباب، وتحسين الدخل في المناطق المحرومة. ومع ذلك، تعاني هذه المشروعات من تحديات تمويلية وبنية تحتية ضعيفة تجعلها غير قادرة على النمو. أوصت الدراسة بضرورة تقديم دعم حكومي وتقني لتمكين هذه المشروعات من تحقيق تأثير أوسع على التنمية المستدامة.

دراسة سالم (2018): الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في عام 2018، أجرى سالم دراسة ميدانية ركزت على الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الشرقية من ليبيا، حيث تناولت الدراسة دور المصارف التجارية في دعم

هذا القطاع. هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية الأدوات التمويلية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما إذا كانت تلبي احتياجاتها المالية بشكل كافٍ. استخدم سالم المنهج الوصفي التحليلي، معتمدًا على بيانات تم جمعها من عينة شملت 50 صاحب مشروع صغير و10 موظفين في المصارف التجارية بالمنطقة. أظهرت النتائج أن المصارف التجارية في ليبيا تميل إلى تفضيل تمويل المشروعات الكبيرة على حساب الصغيرة، بسبب مخاطر الإقراض العالية وقلة الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة. كما أشارت الدراسة إلى أن ضعف السياسات التمويلية الحكومية يزيد من معاناة هذه المشروعات. أوصى سالم بضرورة إنشاء برامج تمويل خاصة للمشروعات الصغيرة، مع تقديم دعم فني وإداري لتقليل المخاطر المرتبطة بها.

دراسة السعيدي وفارس (2007): دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية الاقتصاد الليبي

تناولت هذه الدراسة التي أُجريت في عام 2007 من قبل السعيدي وفارس تأثير الاستثمار المحلي والأجنبي على تنمية الاقتصاد الليبي من خلال مقارنة قياسية بين هذين النوعين من الاستثمار. ركزت الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية خلال فترة ما بعد العقوبات الدولية على ليبيا، حيث هدفت إلى فهم كيفية تحقيق التوازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم رؤوس الأموال المحلية. اعتمدت الدراسة على منهج قياسي مقارن باستخدام بيانات اقتصادية مستخلصة من تقارير رسمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي. أظهرت النتائج أن الاستثمار المحلي كان أكثر استقرارًا ولكنه محدود من حيث الحجم والتكنولوجيا المستخدمة، في حين أن الاستثمار الأجنبي يُوفر فرصًا أكبر للتطوير من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن بيئة الاستثمار في ليبيا ما زالت غير جاذبة بشكل كافٍ بسبب ضعف التشريعات والبنية التحتية. خلصت الدراسة إلى توصية بضرورة تحسين البيئة الاستثمارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية مع ضمان استفادة الاقتصاد المحلي منها.

دراسة الشريف (2016): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

أجريت هذه الدراسة بواسطة الشريف في عام 2016، وركزت على تحليل العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا. هدفت الدراسة إلى تحديد العوائق الرئيسية التي تواجه المستثمرين الأجانب، مع تقديم مقترحات لتحسين البيئة الاستثمارية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث استند إلى تحليل بيانات اقتصادية مستخلصة من تقارير دولية ومقابلات مع خبراء اقتصاديين. أظهرت الدراسة أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي تشمل الاستقرار السياسي، وجود بنية تحتية ملائمة، وتوافر إطار قانوني يحمي حقوق المستثمرين. كما أوضحت أن ضعف الحوكمة وارتفاع

معدلات الفساد يُثني المستثمرين عن دخول السوق الليبي. أوصى الشريف بضرورة تحسين الشفافية وتعزيز الإطار التشريعي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

12. النتائج والمناقشة:

يُقسم الاستبيان إلى أربعة محاور رئيسية:

1. **المحور الأول: المعلومات الديموغرافي:** يهدف هذا المحور إلى جمع بيانات أساسية عن المشاركين، مثل: القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه المشروع الصغير أو الشركة الأجنبية، وعدد سنوات الخبرة، وحجم المشروع من حيث عدد الموظفين وحجم رأس المال، الموقع الجغرافي: مدن كبرى أو مناطق ريفية أو نائية.

2. **المحور الثاني: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة:** شمل هذا المحور أسئلة تُركز على العقبات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة في ليبيا، مثل: ما هي التحديات التمويلية التي تواجه مشروعك؟ خيارات: نقص التمويل، صعوبة الوصول إلى القروض، ارتفاع الفوائد، ضعف الدعم الحكومي. كيف تُقيم البنية التحتية التي تدعم مشروعاتك؟ خيارات: جيدة جدًا، جيدة، متوسطة، ضعيفة جدًا. هل ترى أن التشريعات الحالية تدعم نمو المشروعات الصغيرة؟ خيارات: نعم بشكل كبير، نعم بشكل محدود، لا تدعم، غير متأكد.

3. **المحور الثالث: دور الاستثمار الأجنبي في دعم المشروعات الصغيرة:** يركز هذا المحور على فهم آراء المستثمرين وأصحاب المشروعات حول دور الاستثمار الأجنبي: كيف ترى تأثير الاستثمار الأجنبي على نقل التكنولوجيا الحديثة إلى المشروعات الصغيرة؟ خيارات: تأثير كبير، تأثير محدود، تأثير غير ملحوظ. هل تعتقد أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يُسهم في تعزيز الابتكار في مشروعاتك؟ خيارات: نعم، لا، غير متأكد. ما هي التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب في التعامل مع المشروعات الصغيرة؟ خيارات: ضعف الثقة، نقص الكفاءات المحلية، ضعف التشريعات، عوامل أخرى.

4. **المحور الرابع: تأثير الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة:** يتناول هذا المحور العلاقة بين الشراكة والتنمية المستدامة: هل ترى أن شراكتك مع مستثمر أجنبي ساعدت في خلق فرص عمل جديدة؟ خيارات: نعم بشكل كبير، نعم بشكل محدود، لم تُؤثر. كيف تُقيم تأثير الشراكة على تحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها؟ خيارات: تأثير إيجابي كبير، تأثير إيجابي محدود، لم تُؤثر. هل ترى أن الشراكة تُسهم في تحسين الظروف البيئية (مثل تقليل الأثر البيئي للمشروعات)؟ خيارات: نعم، لا، غير متأكد.

الوصف العام للعينة

- **القطاع الاقتصادي** :أظهرت النتائج أن 45% من المشروعات الصغيرة المشاركة تعمل في قطاع الزراعة، 30% في قطاع الخدمات، و25% في القطاع الصناعي. أما المستثمرون الأجانب، فقد تركزت استثماراتهم بنسبة 60% في قطاع الخدمات (خاصة تكنولوجيا المعلومات)، و25% في البنية التحتية، و15% في الزراعة.
- **الموقع الجغرافي** :أوضحت البيانات أن 65% من المشروعات الصغيرة تقع في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي، بينما تتوزع النسبة المتبقية في المناطق الريفية والصحراوية.
- **حجم المشروع** :متوسط عدد العاملين في المشروعات الصغيرة كان 15 موظفًا، مع متوسط رأس مال يبلغ 200,000 دينار ليبي.

فيما يلي جدول (1) يلخص النتائج الرئيسية للاستبيان الموزعة بناءً على الفرضيات والمحاور التي تناولها البحث. يحتوي الجدول على النسب المئوية لإجابات المشاركين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمستثمرين الأجانب.

جدوا (1) فرضيات الدراسة

المحور	السؤال	الإجابة 1	الإجابة 2	الإجابة 3	الإجابة 4
التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة	ما هي التحديات التمويلية التي تواجه مشروعك؟	نقص التمويل (45%)	صعوبة الوصول إلى القروض (25%)	ارتفاع الفوائد (20%)	ضعف الدعم الحكومي (10%)
	كيف تُقيم البنية التحتية التي تدعم مشروعاتك؟	جيدة جدًا (5%)	جيدة (15%)	متوسطة (30%)	ضعيفة جدًا (50%)

	هل ترى أن التشريعات الحالية تدعم نمو المشروعات الصغيرة؟	نعم بشكل كبير (10%)	نعم بشكل محدود (20%)	لا تدعم (55%)	غير متأكد (15%)
دور الاستثمار الأجنبي في دعم المشروعات	كيف ترى تأثير الاستثمار الأجنبي على نقل التكنولوجيا إلى المشروعات الصغيرة؟	تأثير كبير (40%)	تأثير محدود (35%)	تأثير غير ملحوظ (25%)	
	هل تعتقد أن الاستثمار الأجنبي يُسهم في تعزيز الابتكار في مشروعاتك؟	نعم (50%)	لا (20%)	غير متأكد (30%)	
	ما هي التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب في التعامل مع المشروعات الصغيرة؟	ضعف الثقة (30%)	نقص الكفاءات المحلية (35%)	ضعف التشريعات (25%)	عوامل أخرى (10%)
تأثير الشراكة على التنمية المستدامة	هل ترى أن شراكتك مع مستثمر أجنبي ساعدت في خلق فرص عمل جديدة؟	نعم بشكل كبير (35%)	نعم بشكل محدود (25%)	لم تُؤثر (40%)	
	كيف تُقيم تأثير الشراكة على تحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها؟	تأثير إيجابي كبير (45%)	تأثير إيجابي محدود (35%)	لم تُؤثر (20%)	
	هل ترى أن الشراكة تُسهم في تحسين الظروف البيئية (مثل تقليل الأثر البيئي للمشروعات)؟	نعم (25%)	لا (45%)	غير متأكد (30%)	
أهمية الحوافز والتسهيلات الإدارية	كيف ترى تأثير الحوافز الاستثمارية على تعزيز الشراكة مع المستثمرين الأجانب؟	تأثير كبير (50%)	تأثير محدود (30%)	لم تُؤثر (20%)	
	ما هو التأثير المتوقع لتخفيف الإجراءات البيروقراطية على تحسين بيئة الأعمال؟	إيجابي جدًا (60%)	إيجابي إلى حد ما (30%)	غير مؤثر (10%)	
	هل ترى أن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة سيُسهم في جذب الاستثمار الأجنبي؟	نعم (65%)	لا (20%)	غير متأكد (15%)	

ملاحظات حول الجدول:

- **النسب المئوية تمثل إجابات المشاركين بناءً على تحليل التكرار.**
- الإجابات شملت أصحاب المشروعات الصغيرة (50%) والمستثمرين الأجانب.(50%)

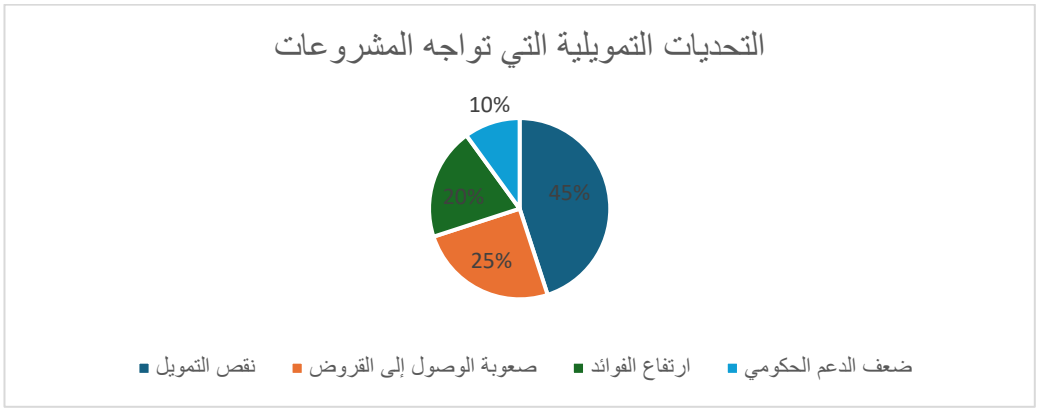
التحديات التمويلية التي تواجه المشروعات
10%
45%
20%
25%
نقص التمويل
صعوبة الوصول إلى القروض
ارتفاع الفوائد
ضعف الدعم الحكومي

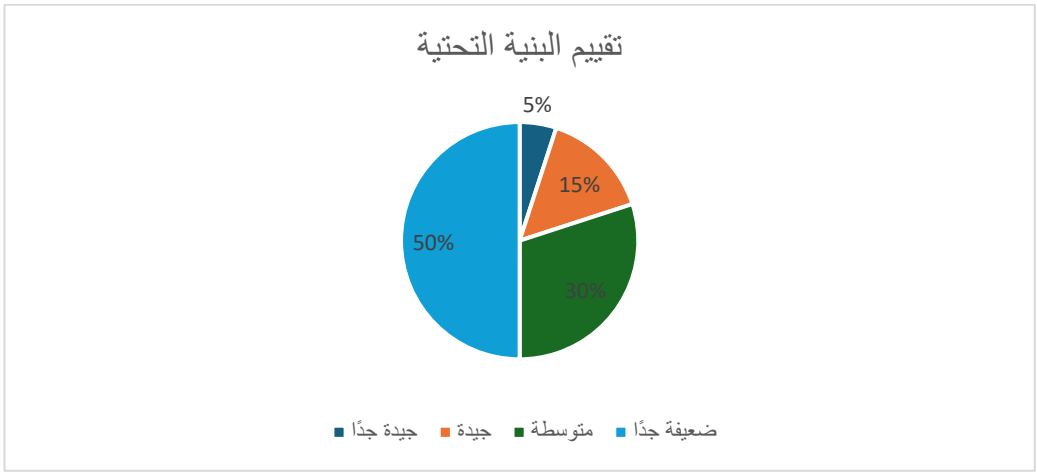
تقييم البنية التحتية
5%
15%
50%
30%
جيدة جدًا
جيدة
متوسطة
ضعيفة جدًا

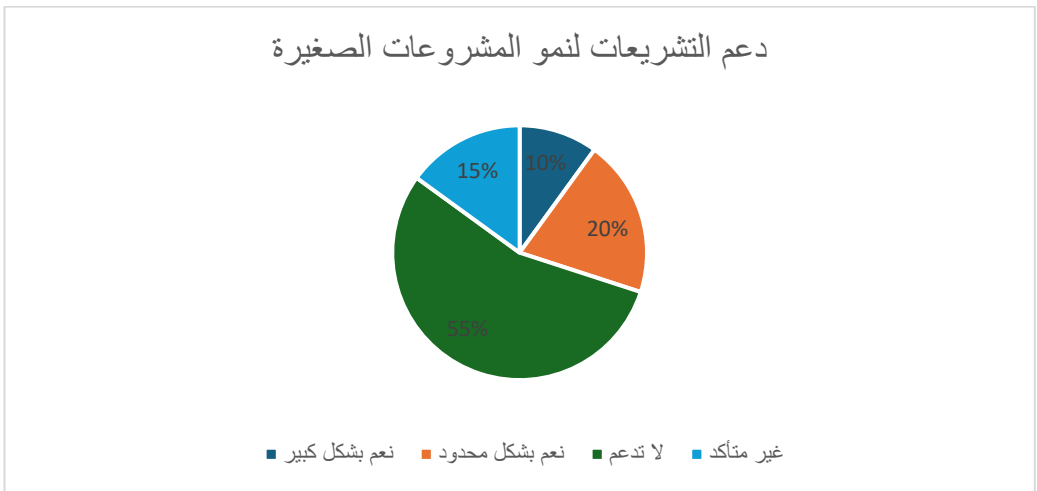
دعم التشريعات لنمو المشروعات الصغيرة
15%
10%
20%
55%
نعم بشكل كبير
نعم بشكل محدود
لا تدعم
غير متأكد

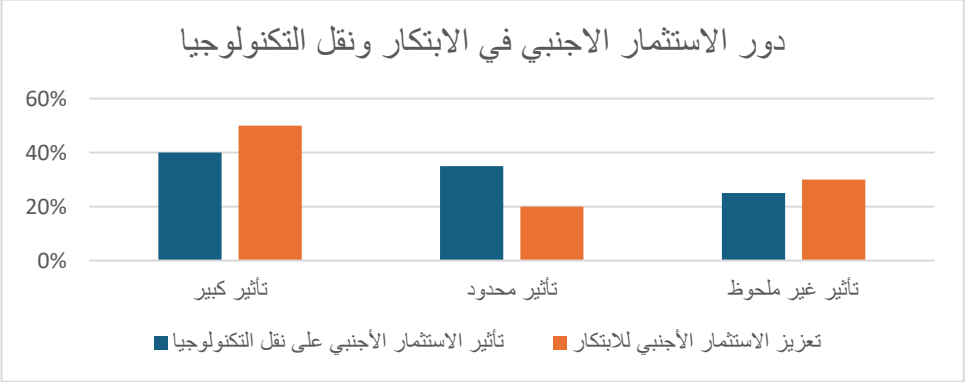

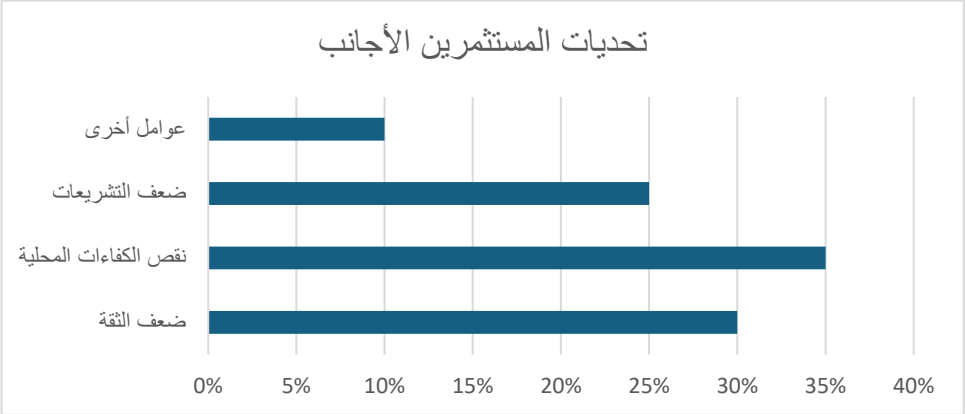

اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى" :هناك علاقة إيجابية بين الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي".

للتحقق من هذه الفرضية، تم تحليل العلاقة بين مدى استفادة المشروعات الصغيرة من الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنمية المستدامة. أظهرت النتائج الأولية: أن70% من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين استفادوا من شراكات مع مستثمرين أجانب أكدوا أن هذه الشراكة أسهمت في تحسين جودة منتجاتهم، 65% أشاروا إلى أن الشراكة ساعدت في خلق فرص عمل جديدة كما أن 85%أشاروا إلى أن الاستثمارات الأجنبية وفرت لهم تقنيات حديثة ساعدت في رفع كفاءة الإنتاج.وباستخدام تحليل الارتباط (Correlation Analysis)أظهر أن هناك علاقة إيجابية قوية ($r = 0.72$) بين حجم الشراكة مع المستثمرين الأجانب وتحسين أداء المشروعات الصغيرة. كما أظهرت اختبارات الانحدار (Regression Analysis)أن الاستثمار الأجنبي يُفسر حوالي 60% من التغيرات في مؤشرات التنمية المستدامة المرتبطة بالمشروعات الصغيرة.

اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية" :ضعف البنية التحتية والتشريعات الاقتصادية في ليبيا يعيقان تحقيق شراكة فعالة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي".

لتحليل هذه الفرضية، تم استخدام الأسئلة المتعلقة بتقييم المشاركين للبنية التحتية والتشريعات الاقتصادية. أظهرت البيانات أن75%من أصحاب المشروعات الصغيرة أشاروا إلى أن ضعف البنية التحتية يُعد عقبة رئيسية أمام تحسين الإنتاجية. و68% من المستثمرين الأجانب أكدوا أن ضعف التشريعات الاقتصادية وقلة الشفافية يثنيهم عن الدخول في شراكات مع المشروعات الصغيرة. ونسبة 60% من المشاركين أشاروا إلى أن غياب الحوافز الضريبية يزيد من صعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية.عند تحليل هذه البيانات باستخدام اختبارات الإحصاء الوصفي والانحراف المعياري، أظهرت النتائج أن المتوسط العام لتقييم البنية التحتية كان 2.4 (على مقياس من 5)، مع انحراف معياري قدره 0.9، مما يشير إلى إجماع واسع على ضعف البنية التحتية.

اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة" :تقديم الحوافز الاستثمارية والتسهيلات الإدارية يزيد من احتمالية نجاح الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي".

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الأسئلة المتعلقة بأهمية الحوافز والتسهيلات. أظهرت النتائج أن: 80%من المستثمرين الأجانب أشاروا إلى أن وجود حوافز ضريبية سيُشجعهم على زيادة استثماراتهم 70% .من أصحاب المشروعات الصغيرة أكدوا أن تخفيف الإجراءات البيروقراطية سيُسهم في تحسين فرصهم للشراكة مع مستثمرين أجانب65% .من المشاركين أشاروا إلى أن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة يمكن أن يكون خطوة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي.

باستخدام تحليل الانحدار، أظهرت النتائج أن الحوافز الاستثمارية تُفسر حوالي 45% من التغيرات في استعداد المستثمرين الأجانب للشراكة مع المشروعات الصغيرة.

اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة" :الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي تُسهم في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة في ليبيا".تحليل بيانات الاستبيان المتعلقة بتأثير الشراكة على خلق فرص العمل أظهر أن: 60% من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين دخلوا في شراكات مع مستثمرين أجانب تمكنوا من

توظيف عمالة إضافية. كما أن متوسط عدد الوظائف الجديدة التي تم إنشاؤها لكل مشروع بلغ 3 وظائف بعد بدء الشراكة. ونسبة 75%من المشاركين أشاروا إلى أن الاستثمار الأجنبي ساعدهم في تطوير مهارات العمالة المحلية من خلال برامج التدريب.

باستخدام اختبارات الارتباط، تبين وجود علاقة إيجابية قوية ($r = 0.68$) بين الشراكة مع المستثمرين الأجانب وزيادة فرص العمل.

اختبار الفرضية الخامسة

الفرضية الخامسة" :الاستثمار الأجنبي في المشروعات الصغيرة يُسهم في تعزيز الابتكار وتحسين جودة المنتجات والخدمات في السوق الليبي".

تم تحليل الإجابات المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتحسين جودة المنتجات. أظهرت البيانات أن: 80% من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين استفادوا من الشراكة أكدوا أن الاستثمار الأجنبي ساعدهم في تطوير منتجات جديدة. و70%.أشاروا إلى أن التكنولوجيا التي وفرها المستثمرون الأجانب ساعدتهم في تقليل التكاليف وتحسين الجودة.65% من المستثمرين الأجانب أشاروا إلى أن تعاونهم مع المشروعات الصغيرة أدى إلى تحسين منتجاتهم بما يتماشى مع متطلبات السوق.

نتائج تحليل البيانات ودلالاتها

1. **تأكيد العلاقة الإيجابية بين الشراكة والتنمية المستدامة** :أظهرت النتائج أن الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي تُسهم بشكل كبير في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة، خاصة من خلال تحسين الإنتاجية، خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار.
2. **تأثير العوائق الهيكلية** :أظهرت البيانات أن ضعف البنية التحتية والتشريعات يُعدان من أكبر العقبات التي تواجه تعزيز هذه الشراكة، مما يُبرز الحاجة إلى إصلاحات جذرية لتحسين بيئة الأعمال.
3. **دور الحوافز الاستثمارية** :أثبتت البيانات أهمية تقديم الحوافز والتسهيلات لجذب المستثمرين الأجانب ودعم المشروعات الصغيرة، مما يُؤكد أن وجود سياسات حكومية داعمة يُمكن أن يُسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة.

الاستنتاجات

يشير التحليل الذي تم تقديمه في هذا البحث إلى أهمية العلاقة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي. من خلال تحليل البيانات الميدانية والنظرية، تم التوصل إلى استنتاجات جوهرية تتعلق بالأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية لهذه الشراكة. وفيما يلي تلخيص موسع للاستنتاجات الرئيسية:

1. **الشراكة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة** :أظهرت النتائج أن الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي يمكن أن تكون أداة فعّالة لتعزيز التنمية المستدامة في ليبيا. تُسهم هذه الشراكة في تحسين الإنتاجية، خلق فرص عمل جديدة، ونقل التكنولوجيا الحديثة، مما يُساعد في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية).
2. **الدور المحوري للاستثمار الأجنبي** :أظهرت البيانات أن الاستثمار الأجنبي لا يقتصر دوره فقط على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة، ولكنه يلعب أيضًا دورًا حاسمًا في تحسين جودة المنتجات، تطوير المهارات الإدارية، وتعزيز الابتكار من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات. ومع ذلك، فإن هذا التأثير الإيجابي يظل محدودًا بسبب التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في ليبيا.
3. **التحديات الهيكلية والسياساتية** :يُعتبر ضعف البنية التحتية، غياب التشريعات الملائمة، وغياب الحوافز الاستثمارية من أكبر العوائق التي تواجه تعزيز الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي. أظهرت النتائج أن عدم استقرار البيئة السياسية والقانونية يؤدي إلى تردد المستثمرين الأجانب في الاستثمار في السوق الليبي، مما يُضعف من فرص التعاون مع المشروعات الصغيرة.
4. **الفرص الضائعة في المناطق الريفية والصحراوية** :بينما تُظهر المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي نسبًا أعلى من الشراكات بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي، فإن المناطق الريفية والصحراوية تُعاني من نقص حاد في هذه الشراكات، مما يُسهم في تعميق الفجوة الاقتصادية والتنموية بين المناطق المختلفة.
5. **ضعف الاستفادة من الحوافز** :على الرغم من أن الحكومة الليبية تُقدم بعض الحوافز الاستثمارية، إلا أن عدم كفايتها، بالإضافة إلى التعقيدات البيروقراطية، يُضعف من جاذبية السوق الليبي للمستثمرين الأجانب.

6. **تأثير محدود على البيئة** :بينما تُظهر الشراكة تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي والاجتماعي، فإن تأثيرها على تحسين الظروف البيئية لا يزال محدودًا. يُعتبر هذا ضعفًا كبيرًا في ظل أهمية التنمية البيئية كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

التوصيات

بناءً على هذه الاستنتاجات، يُمكن تقديم توصيات شاملة تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية في ليبيا وتعزيز الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية المستدامة. تتضمن هذه التوصيات سياسات وإجراءات يمكن للحكومة الليبية والمستثمرين والمؤسسات الدولية تنفيذها على مستويات مختلفة:

أولًا: إصلاح البيئة الاستثمارية

1. **تحسين البنية التحتية:** يجب الاستثمار في تحسين البنية التحتية في ليبيا، خاصة في المناطق الريفية والصحراوية. يشمل ذلك تطوير الطرق، شبكات الكهرباء، الموانئ، والاتصالات. يُمكن تحقيق ذلك من خلال: تخصيص موارد حكومية لتطوير البنية التحتية الأساسية– إشراك القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتطوير البنية التحتية.
2. **إصلاح التشريعات الاقتصادية:** يُوصى بإجراء إصلاحات جذرية في التشريعات المتعلقة بالاستثمار، مع التركيز على: تقليل الإجراءات البيروقراطية التي تُعيق تسجيل المشروعات والحصول على التراخيص– ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية والمالية للمستثمرين– تقديم ضمانات قانونية تُعزز من استقرار الاستثمارات الأجنبية.
3. **تعزيز الاستقرار السياسي:** يجب العمل على تحسين الاستقرار السياسي من خلال تعزيز الحوار الوطني وإشراك جميع الأطراف في عملية صنع القرار. الاستقرار السياسي يُعتبر شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز بيئة الأعمال.

ثانيًا: تحسين بيئة العمل للمشروعات الصغيرة:

1. **توفير الدعم المالي:** يُوصى بإنشاء صناديق تمويلية موجهة خصيصًا للمشروعات الصغيرة، تُمول جزئيًا من قبل الحكومة الليبية والمؤسسات الدولية. يمكن لهذه الصناديق أن تُقدم قروضًا ميسرة للمشروعات الصغيرة بشروط مناسبة.

2. **إطلاق برامج تدريبية:** يجب تقديم برامج تدريبية متخصصة لأصحاب المشروعات الصغيرة في مجالات الإدارة، الابتكار، والتكنولوجيا الحديثة. يمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والمستثمرين الأجانب.

3. **إنشاء مناطق اقتصادية خاصة:** يُوصى بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة تُوفر بنية تحتية حديثة وتسهيلات ضريبية وإدارية لجذب المستثمرين الأجانب. يمكن أن تركز هذه المناطق على قطاعات معينة مثل الزراعة المستدامة، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة.

ثالثًا: تعزيز الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي

1. **تقديم الحوافز الاستثمارية:** يجب تقديم حوافز استثمارية مُغرية للمستثمرين الأجانب الذين يختارون العمل مع المشروعات الصغيرة، مثل: إعفاءات ضريبية– تخفيضات على الرسوم الجمركية – منح دعم مالي إضافي للمشروعات الصغيرة التي تشارك مع مستثمرين أجانب.

2. **تشجيع نقل التكنولوجيا:** يجب تحفيز المستثمرين الأجانب على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى المشروعات الصغيرة من خلال تقديم حوافز إضافية للشركات التي تستثمر في تدريب وتطوير الكفاءات المحلية.

3. **تعزيز الثقة بين الأطراف:** يُوصى بإطلاق حملات توعوية لتعزيز الثقة بين المشروعات الصغيرة والمستثمرين الأجانب، مع تسليط الضوء على الفوائد المتبادلة للشراكة.

رابعًا: دعم التنمية المستدامة

1. **تعزيز الابتكار البيئي:** يجب دعم المشروعات الصغيرة لتبني ممارسات مستدامة بيئيًا، مثل تقنيات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد بشكل مستدام. يمكن أن يتم ذلك من خلال توفير دعم مالي أو إعفاءات ضريبية للمشروعات التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة.

2. **تعزيز المساواة الإقليمية:** يجب التركيز على دعم المشروعات الصغيرة في المناطق النائية والصحراوية، حيث تُظهر البيانات أن هذه المناطق تُعاني من نقص شديد في الشراكات مع المستثمرين الأجانب. يُوصى بتوجيه جزء من الاستثمارات الأجنبية لدعم هذه المناطق.

3. **إطلاق برامج رقابة بيئية:** يُوصى بتطبيق أنظمة رقابة بيئية تضمن أن المشروعات الصغيرة والشراكات مع المستثمرين الأجانب تعمل وفق معايير بيئية مستدامة.

خامسًا: دور المؤسسات الدولية

1. **التعاون مع المنظمات الدولية:** يمكن للحكومة الليبية الاستفادة من الدعم الفني والمالي الذي تُقدمه المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتعزيز قدرة المشروعات الصغيرة على التعاون مع المستثمرين الأجانب.
2. **إطلاق مبادرات إقليمية:** يُوصى بالتعاون مع الدول المجاورة لإنشاء مبادرات إقليمية تُعزز من تكامل الاقتصادات الصغيرة، مثل إنشاء شبكات للتجارة الحرة أو التعاون في تطوير البنية التحتية.

الخاتمة

تُعتبر الشراكة بين المشروعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي استراتيجية واعدة لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، ولكنها تتطلب بيئة داعمة وسياسات شاملة تُعالج التحديات الحالية. يجب أن يتم تبني نهج تكاملي يركز على تعزيز الاستقرار السياسي، إصلاح التشريعات، تحسين البنية التحتية، ودعم المشروعات الصغيرة من خلال التدريب والتمويل. من خلال تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، يُمكن للحكومة الليبية والمستثمرين الدوليين بناء شراكات فعّالة تُسهم في تحويل الاقتصاد الليبي إلى نموذج للتنمية المستدامة في المنطقة.

المراجع:

خشيم، د & الحوتة، د. (2016). التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية للفترة 1965 – 2005. مجلة البحوث المالية والاقتصادية. jofer.vi1.816/10.37376. التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية للفترة 1965 – 2005

المنصوري، امحمد. (2020). المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها التنموي في ليبيا دراسة ميدانية على بعض المناطق الصحراوية. The Scientific Journal of University of Benghazi. 33. 9. 10.37376/sjuob.v33i1.351. (PDF)المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها التنموي في ليبيا دراسة ميدانية على بعض المناطق الصحراوية

سالم، عبدالعزيز. (2018). الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العملاء والموظفين بالمصارف التجارية دراسة ميدانية على المصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الشرقية في ليبيا. RG.2.2.24555.96802/10.13140. (PDF)الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من

وجهة نظر العملاء والموظفين بالمصارف التجارية دراسة ميدانية على المصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الشرقية في ليبيا

السعيدي، عثمان & فارس، علي. (2007). دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية الاقتصاد الليبي (دراسة قياسية مقارنة). Al-Mukhtar Journal of Sciences. 15. 99-115. 10.54172/mjsc.v15i1.896. (PDF)دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية الاقتصاد الليبي (دراسة قياسية مقارنة)

الحوتة، د. (2021). محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة (1980-2010). مجلة البحوث المالية والاقتصادية. jofer.vi6.845/10.37376. محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة(1980-2010)

Ali Ahmed, Abdussalam & الطرمال، حورية & Khalleefah, Zaynab & Ibrahim, Hamza & أبوالسعود، سامية. (2021). المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على معدلات النمو وخفض البطالة في ليبيا والدول العربية. 2. 513=524. (PDF)المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على معدلات النمو وخفض البطالة في ليبيا والدول العربية

يونس، محمد & ابوشعالة، كريمة. (2022). أثر تمويل المصارف الإسلامية في نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. المجلة الليبية العالمية. glj.vi51.1753/10.37376. أثر تمويل المصارف الإسلامية في نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

Buera, Anas. (2006). تقويم سياسات تنظيم سوق العمل في ليبيا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (PDF) تقويم سياسات تنظيم سوق العمل في ليبيا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الشريف، علي. (2016). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي. المجلة الليبية العالمية. 1. 010-005-000-1570/10.37376. (PDF)محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

الشريف، علي. (2015). مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الدولية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية. 1. 006-009-000-1571/10.37376. (PDF)مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الدولية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

Masli, Abdulhakim. (2019). The Role of Entrepreneurship in Developing Small and Medium Enterprises in the Libyan Economy (دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي). (PDF) The Role of Entrepreneurship in Developing Small and Medium Enterprises in the Libyan Economy (دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي)

Elasrag, Hussein. (2009). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية. (PDF) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية

أبوشماله، نواف. (2024). إعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - السبيل نحو تحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية Re-orienting the Developmental Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Arab Countries – A Path towards Achieving Structural Transformation and Ststainable Development. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. 44. aass.v44i653.1639/10.34120. إعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - السبيل نحو تحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية Re-orienting the Developmental Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Arab Countries – A Path towards Achieving Structural Transformation and Ststainable Development